مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

13 April 2010

Original: Arabic

نيويورك، ٣-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠

ورقة عمل مقدمة من الجمهورية اللبنانية باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، حول نزع السلاح

١ - إن الدول العربية إذ تلاحظ المناخ الإيجابي في مجالات نزع السلاح ومنع الانتشار في ضوء التوجهات التي عبر عنها عدد من الدول النووية لإخلاء العالم من الأسلحة النووية، تؤكد أهمية ترجمة هذه التوجهات إلى خطوات عملية ملموسة وإلى برنامج زمني واضح يعيد الثقة في جدوى وفعالية الدبلوماسية المتعددة الأطراف في هذا المجال.

٢ - وتؤكد الدول العربية أن استمرار وجود الأسلحة النووية يمثل تهديدا كبيرا للبشرية وللأمن والسلم الدوليين، وتدعو إلى تحريم استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة، لحين التوصل إلى إزالتها بشكل كامل.

٣ - وإذ تدعم الدول العربية المطالبة بإنشاء هيئة فرعية معنية بنزع السلاح النووي في إطار اللجنة الرئيسية الأولى لمؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠ وتكليفها بالتركيز على مسألة الوفاء بالالتزامات المترتبة بموجب المادة السادسة وعلى التدابير العملية الإضافية اللازمة لتحقيق تقدم نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية، فأنها تدعو المؤتمر إلى تبني قرارات تحقق ما يلي:

(أ) مطالبة الدول النووية بأن تنفذ جميع التزاماتها بموجب أحكام المعاهدة بما في ذلك ما نصت عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة والالتزامات المتوافق عليها فيه، وأن تخضع إجراءات نزع السلاح النووي والتخلص من الأسلحة النووية للتحقق الدولي؛

الرجاء إعادة الاستعمال

(ب) وضع إطار زمني وخطة محددة لنزع السلاح النووي تتضمن التعجيل بعملية التفاوض التي ينبغي إجراؤها وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، والتفاوض على اتفاقية لحظر الأسلحة النووية؛

(ج) دعوة مؤتمر نزع السلاح لوضع برنامج عمل يشمل البدء في التفاوض على معاهدة شاملة غير تمييزية قابلة للتحقق الدولي لحظر المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، وتشمل حظرا للإنتاج المستقبلي والتزاما بإزالة المخزون من تلك المواد الانشطارية؛

(د) التأكيد على أن تطوير الأسلحة النووية واستحداث أنواع جديدة منها، واستمرار تبني سياسات واستراتيجيات أمنية تعتمد على هذه الأسلحة من قبل بعض الدول، تمثل جميعها تقويضا لالتزامات نزع السلاح النووي وتتعارض مع معاهدة منع الانتشار النووي نصا وروحا؛

(هـ) إصدار مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠ لترتيبات دولية فعالة تعطي الدول غير النووية ضمانات أمنية غير مشروطة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها؛

(و) وضع مؤتمر المراجعة لخطوات تنفيذية جدية لإبرام صكٍ عالمي ملزم قانونا تقوم بمقتضاه الدول النووية بتوفير ضمانات أمنية غير مشروطة للدول غير النووية الأطراف بالمعاهدة، على أن يعطي مؤتمر المراجعة هذا الأمر الأولوية في وثيقته الختامية وأن يُصدر قرارا يتعلق بحظر استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية الأطراف بالمعاهدة إلى حين إبرام الصك؛

(ز) دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء لجنة فرعية مكلفة بالتفاوض حول معاهدة لنزع السلاح النووي.

عالمية المعاهدة

٤ - إن تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتطلب انضمام الدول غير الأطراف إلى المعاهدة كدول غير نووية، بما يسهم في جهود إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وتؤكد الدول العربية أن الاكتفاء بدعوة الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى الانضمام لن تحقق أية نتائج ما دامت هناك دول أطراف - خاصة الدول النووية - تقدم المساعدات التكنولوجية لتلك الدول وتتعاون معها من خلال اتفاقيات تتيح لها إمكانات تفوق ما تحصل عليه دول أطراف في المعاهدة.

٥ - أهمية قيام الدول الأطراف ببذل كافة جهودها لتحقيق عالمية المعاهدة ومن بينها الامتثال بالتزاماتها بموجب المعاهدة ونتائج مؤتمرات المراجعة بما في ذلك فرض حظر كامل على نقل جميع المواد النووية والتكنولوجيا المرتبطة بها إلى الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى حين انضمامها إليها. وتؤكد أن التعاون القائم حالياً مع هذه الدول غير الأطراف لا يمثل فقط تشجيعا لتلك الدول على الاستمرار خارج المعاهدة بل يمثل إضعافا لنظام منع الانتشار وخرقا لروح ونص المعاهدة وتهديدا للسلم والأمن الدوليين.

٦ - تؤكد الدول العربية رفضها لأية محاولات تسعى إلى إضفاء الشرعية على الوضع النووي للدول غير الأطراف ومحاولات ضمها إلى نظام منع الانتشار كدول نووية. وتحذر الدول العربية من أن هذا التوجه سيؤدي إلى انهيار المعاهدة وفقدان الثقة في جدوى النظام ككل.